بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 08 أبريل 2021

سؤال المراجعة في العلوم الإسلامية وعلل تأخرها

محمد عبضلاوي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

ملخص:

لاشك أن الواقع المرير التي تعيشه الأمة الإسلامية، استنفر كثيرا من الباحثين والدراسين قديما وحديثا للبحث عن مكامن الضعف، ومواطن الخلل وعلل التأخر في الفكر الإسلامي، لكن الذي غلب على بعض تلك المحاولات، ضعف التواصل والتراكم المعرفي، بل حتى قِلة الوعي بطبيعة المشكلة التي تعاني منها الحضارة الإسلامية، وما يكتنفها من تعقيد وغموض، وهو ما يؤكد وجود قصور منهجي في الإصلاح يبدأ من التشخيص وانتهاءً بالتنزيل، رغم انتقال كثير من المحاولات الإصلاحية بالحديث عن مشكلات الأمة إلى محاولة الإصلاح وتفعيله. وقدمت في هذا الشأن جهود مباركة، بما في ذلك مراجعة العلوم الإسلامية ونقدها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة، لماذا لم تحقق الحركات الإصلاحية الغاية المنشودة منها في تجديد وإحياء العلوم؟ وما موقع العلوم والمعارف في عملية الإصلاح وبناء العُمران؟ وهل العلوم الإسلامية في بنيتها ومنهجها الحالي قادرة على تحقيق الاستنهاض الحضاري والعمراني؟ أم إنها تحتاج إلى تجديد ومراجعة فعلية لأُسسها ومنطلقاتها المرجعية التي تبنى عليها؟ وماهي العلل التي أثرت وتؤثرُ في منظومة العلوم الإسلامية؟ قصد تجاوزها وتركيز النظر حولها، إسقاطا وتخليصا واستبدالا.

هذه الأسئلة وغيرها، سنحاول مقاربتها ضمن المحورين التاليين:

المحور الأول: أهمية العلوم الإسلامية وسؤال المراجعة.

المحور الثاني: علل تأخر العلوم الإسلامية.

المحور الأول: أهمية العلوم الإسلامية وسؤال المراجعة

تحتل العلوم الإسلامية[1] في ثقافتنا موقعا مهماً، خاصة وأنها جزءٌ من ذاكرتنا التاريخية، وماضينا التراثي؛ «فالتراث هو تلك العلوم والمعارف التي قُيضت لحماية النص الديني، وسخّرت لتبيان وتوضيح ما اشتمل عليه من أمور العقيدة والشريعة»[2]. وعليه، «فليس لأمة مستقبل إذا لم يكن لها ماض، ووعيٌ به وذلك لأن الماضي هو أحد العناصر الأساسية للوقود الدافع نحو المستقبل، فإذا ما تخلف هذا الوقود كانت الحركة نحو المستقبل ضعيفة، بل ربما آلت بسبب ذلك إلى التوقف والتراجع إلى الوراء.»[3]

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن للعلوم والمعارف دورا مهما في بناء الحضارة ورقي العمارة، وكلما تطورت العلوم تطور المجتمع والعمران البشري معها، وكلما تأخرت وركنت إلى الجمود تدهور العمران، وهو أمرٌ مؤذنٌ بخرابه؛ ذلك لأن العلوم والمعارف هي منبع التفكير وسبيل للابتكار والإبداع، كما أنها دليلٌ مرشد لطبيعة تصور المجتمعات ونظرتها للحياة والوجود، وبها يقاس مستوى التّحضر والتمدن في الاجتماع الإنساني، حيث «إن كل تطور في العلم، إنما هو ترجمةٌ لتطور في المجتمع، وأن كل تحول في الأول، إنما هو صدى لتحول الثاني، ومواكب له»[4] والعكس من ذلك، فإن فساد المجتمعات مرتبط بفساد العلوم والمعارف، ولكن هذا الفساد لا يكون عاريا عن العلل الخارجية المؤثر فيه والداعية إليه، فإن للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأثيرا مهما في تطور العلوم وتأخرها، وهذا الأمر مسلم به عند الدارسين، فالعلاقة بينهما جدلية، قائمة على التأثير والتّأثر، وفي هذا الصدد يقول الطاهر ابن عاشور(توفي 1296): «إن لأسباب تأخر المسلمين عموما رابطة وثيقة بأسباب تأخر العلوم.»[5]

وقبله أشار ابن خلدون رحمه الله (توفي 808هـ) إلى كلام مهمٍ يُومئ إلى هذه الفكرة بقوله: «من كان مرباهُ بالعسف والقهر، من المتعلمين والمماليك أو الخدم سطا به القهر، وضيق على النفس انبساطها وذهب بنشاطها، ودعاه ذلك إلى الكسل، وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره، خوفا

1- المقصود بالعلوم الإسلامية، مطلق العلوم التي حثّ عليها القرآن والسنة، وليس المقصود بها العلوم الشرعية، بمعناها الضيق مثل: (علم الحديث أو التفسير، أو الفقه وأصوله (...) فكل العلوم الخادمة للبشرية، والبانية لعمرانها تعتبر إسلامية، مدام أنها تجلب مصلحة الاستخلاف، وتسعى لتذليل الصعاب في معاش الإنسان، وهي من المقاصد الكبرى التي تلاحظها الشريعة في أحكامها، فهي تدعو إلى "عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا فيها من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها وتدبير لمنافع الجميع.") علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص 42، وهذا الذي ذكره علال الفاسي، لا يتمّ إلا بتسخير جميع العلوم والمعارف، ولهذا فمن نظر في سياق القرآن وسنة النبي العدنان صلى الله عليه وسلم يلحظ بأن مفهوم العلم جاء بمعناه المطلق الذي يشمل كل العلوم العقلية والنقلية.

2- شبار سعيد، النص الإسلامي في قراءات الفكر العربي المعاصر، منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، 1999م، ص 13

3- النجار، عبد المجيد، مقاربات في قراءة التراث، الرباط، دار البدائل ط 2001، ص 10

4- الأنصاري، فريد، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، تقديم الشاهد البوشيخي، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، ط 1، 2010، ص، 140

5- الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى م2006 ص 156

من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخُلقا، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتّمدن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه أو منزله، وصار عيالا على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخُلق الجميل، فانقبضت عن غايتها، ومدى انسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين، وهذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر، ونال منها العُسف.»[6]

فمن خلال هذا الكلام الذي أورده ابن خلدون-رحمه الله- في مقدمته، يظهر لنا الارتباط الوطيد بين تطور العلوم والمعارف والواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فإنه لا يمكن أن نتحدث عن إبداع معرفي وفاعلية فكرية، ورقي أخلاقي وقيمي، ضمن واقع عمراني مأزوم، فتطور العلوم وتقدمها رهين بمعاش حامليها»؛ لأنه (الإبداع العلمي والمعرفي) أمر زائد عن المعاش، فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان، وهي العلوم والصنائع.»[7] فكيف يبدع من يفكر من أين يأتي بلقمة عيشه، ويبتكر من اجتمعت عوامل المعاش والنظام على قهره! إلا نادرا من الخليقةِ.

ونظرا لهذه الأهمية التي تكتسيها العلوم والمعرفة في الفكر البشري عموما، والعلوم الإسلامية على وجه الخصوص، فإنه لا بد من الحديث عن مراجعتها ونقدها نقدا بنّاءً قائما على أسس متينة تروم إصلاحها، والكشف عن مواطن القصور فيها، قصد تجاوزها والدفع بهذه العلوم لاستئناف حركيتها، خاصة وأنها جزء من التراث، كما بيّنا «والذي لايراجع تراثه بنفسه ومن منطلق الالتزام به، فسوف يراجعه له خصومه، وأعداؤه بعين سخط، وقد تنال منه فتزيف قضاياه، وتشوه موضوعاته، وتغير طبيعتها.»[8] من هنا احتل موضوع مراجعة العلوم الإسلامية ونقد مبادئها، حيزا مهما في المشاريع الإصلاحية قديما وحديثا، فكلّ مصلح نظر لمنطلق التغير والإصلاح في الأمة من زاويته الخاصة، وعليه دارت همومه وكتاباته، فكان أبرز تلك الانشغالات والتوجهات، التركيز على تجديد العلوم والمعارف الإسلامية، باعتبارها أساس التصور وآلية لفهم الوحي وتنزيله كما سبقت الإشارة إليه. «فسؤال النظر في أزمة العلوم الإسلامية المنهجية والتنزيلية، سؤال حضاري يستجمع في طياته أسئلة متعددة عن علاقة الوحي القرآني بتأسيس العلوم الإسلامية، ثم عن آثار السياق التاريخي للمسلمين على مسار العلوم في مناهجها وتطبيقاتها.»[9] الأمر الذي يؤكد بشدّة أن الوعي

6- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت دار الكتاب اللبناني، ط 3 1967، ص 1042

7- ابن خلدون، عبد الرحمن، نفس المصدر، ج1 ص404

8- مقال، طه جابر العلواني، نحو تأسيس علم المراجعات في التراث الإسلامي، المغرب، مجلة الإحياء، العدد 29، ص 43

9- مقال، العضراوي، عبد الرحمن، آليات التداخل المعرفي القرآني، وتجديد البراديغم المنهجي والتنزيلي في العلوم الإسلامية، ضمن ندوة العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل، الرباط، الرابطة المحمد للعلماء، دار أبي رقراق الطبعة الأولى، ص 265

بهذه الأزمة وإحداث التراكم المعرفي، لمقاربتها من زواية معرفية مختلف، قصد معالجتا وترميم صدعها، سبيل قوم ومدخل مركزي لاستنهاض الأمة، واستئناف عطائها الحضاري.

فالعلوم الإسلامية التي بين أيدينا تعاني من مجموعة من الأزمات، تبعا لأزمة الأمة الحضارية كَكُل، منها «أزمة المنهج والتنزيل وأزمة تفعيل، وأزمة تصحيح مسار، وأزمة الغائية والمقاصد، وإذا بقيت على حالتها تلك لن تتمكن من إعطاء المسلم المعاصر الرؤية المطلوبة لإعادة بناء عقله وتشكيله»[10] ومن أعظم تلك الأزمات انسحاب روح الوحي ومقاصده، عن وظيفة الإرشاد والتوجيه، بل والإمداد المعرفي والمنهجي للعلوم الإسلامية، فقد أدى عزل ثقافة الوحي ومعارفه وجهازه المفاهيمي، عن المعرفة والعلوم الإسلامية، إلى تسلّط الغرب بمناهجه ورؤيته المادية وملء هذا الفراغ، حتى صار المسلم مستعبدا فكريا ومقلدا تابعا، إذ "المغلوب مولعٌ أبدا بالاقتداء بالغالب، في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه."[11]

لذا كان الحديث عن مراجعة نقدية مثمرة للعلوم الإسلامية، يقتضي البحث عن العلل التي أدّت إلى نُكوصها وتوقف عطائها، وليس قصدنا من ذلك الجمود على تلكمُ العلل والأخطاء المنهجية والمعرفية والنظر إليها بعين التأسف، وإنما القصد استصحاب منطق الاعتبار في دراسة أخطاء التراث، مادام "أن الخطأ التراثي لا يقلّ فائدةً لنا من صوابه ما قمنا على طلب أسبابه"[12]، وهذه الأسباب قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية مركبة، تحتاج إلى تحليل وتفكيك لعناصرها، للوصول إلى جوهر المشكل، فهو أمر مهم لتشخيص حال العلوم والمعارف الإسلامية اليوم، والذي لا يقلّ عن سابقه إبان عصر الانحطاط.

لكن الذي يجب أن يعلم من هذا كله، أن الدعوة إلى مراجعة العلوم الإسلامية تستلزم استحضار مجموعة من التوضيحات والمحددات المنهجية، حتى تُفهم على وجهها وألا تصير ذريعة لنسف التراث وهدمه منها:

أولا: أن الدعوة إلى مراجعة علمية للعلوم الإسلامية، لا تلغي الإيجابيات التي حققتها تلك العلوم على مستوى الفهم والتلقي، وإيجاد البيئة المعرفية الملائمة، لحسن الفهم والتنزيل، بل إن هذه المراجعة تستصحب

10- طه جابر العلواني، العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل، تقديم أحمد عبادي، تحرير عبد السلام الطويل، المغرب، دار مدارك للنشر، ط 1 2011، ص 20

11- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، مرجع سابق ص160

12- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى 2011 ص81

معها تلك الإيجابيات في أسسها المعرفية والمنهجية؛ ذلك من أجل أن تظل شجرة تلك العلوم مورقةً طيبةً تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها[13] فاللاحق يبني على سابق حتى يتكامل البناء.

ثانيا: أن مراجعة العلوم الإسلامية، لا تقبل إلا بعد استيعاب مضامينها ومناهجها في البحث والتحليل؛ لأن شرط الاستيعاب ضروري لتجاوز موطن الضعف والقصور فيها، خاصة وأن بعض الانتقادات الموجهة إلى العلوم الإسلامية، تُنبئ عن جهل أصحابها، بالأدوات المنهجية والمعرفية الموظفة في هذه العلوم. وعليه، فإن: «استيعاب التراث شرط منهجي للتعامل معه، أما تجاوزه بغير استيعاب، بمعنى إهماله لا إعماله، فهذا يعتبر انهيارا من جهة نظر علم (الميثودولوجي) في الشرق والغرب، وهو موقف أيديولوجي صرف لا علاقة له «بالمنهج» اللهم إلا بالمناهج الثلاثة المرفوضة: القبول المطلق، والرفض المطلق، والانتقاء العشوائي.»[14]

ثالثا: أن مراجعة العلوم الإسلامية، وتجديد النظر فيها، يعتبر إعادة لها لأصل انبثاقها (الوحي) بروحه ومقاصده، بعد أن تكدّست عليها مجموعة من المضامين والمحتويات، لا فائدة منها ذهبت بقيمتها، ولعل هذا ما يشير إليه مفهوم التجديد في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كلّ مائة سنة من يجدد لها دينها»[15]. وبالتالي، فإن إلغاء الإطار المرجعي في عملية المراجعة، وهو الوحي يعتبر انحرافا عن الأصل إلى الفرع، ومن الكلي إلى الجزئي، «فالكشف عن مدى اتصال العلوم الإسلامية بالوحي، يجعلها قادرة على الاستجابة لقواعد: (التصديق والهيمنة) القرآنية باعتبار القرآن المجيد هو المصدر المنشئ للعقيدة والشريعة والنظم التي بني عليها الإسلام، والذي هو مدار هذه المعارف كافة سواء أكانت علوم المقاصد أو وسائل.»[16]

رابعا: أن مراجعة العلوم لا تتم إلا باستحضار مقاصد العلوم والغاية منها؛ أي الحفاظ أثناء النقد والمراجعة على الوظيفة الأساسية للعلوم الإسلامية، والمتمثل بشكل عام «في خدمة الوحي وتيسير فهمه وتطبيق تعاليمه»[17] وأما في طابعها الخاص، فإنها ترتبط بخصوصية العلوم الإسلامية، والتي لا تخرج عن الوظيفة العامة، فكل من حمّل العلوم الإسلامية مالا تحتمل، فقد ناقض أسس المراجعة الفاعلة.

13- مقال عروي، محمد إقبال، مرتكزات منهجية في المراجعة العلمية لعلوم القرآن وتفسير بلاغته، ضمن ندوة العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل ص 378

14- علي جمعة تجديد علم أصول الفقه الواقع والمقترح، مجلة المسلم المعاصر. العدد 125/126، 1428ه/2008م ص22

15- رواه أبو داود، وصححه السخاوي في المقاصد الحسنة، (149)، والألباني ك السلسة الصحيحة (599)

16- طه جابر العلواني، العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل، مرجع سابق ص 81

17- مسعود فلوسي، وجهة نظر في تجديد العلوم الشرعية، جريدة البصائر الجزائرية، العدد 852 الصادرة في 03/04/2017، 18

خامسا: مراجعة العلوم ونقدها ينبغي أن تتأسس على تحديد المرجعية الهادفة إلى توجيها، وهو الوحي سواء في الاستمداد أو التلقين والتداول المعرفي، «فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه فكر النهوض والتغيير في انشغالاته الذاتية، والإنسانية هو في نهاية المطاف تحدّي المرجعيات»[18] وهو ما يحتم علينا بيان الكليات التشريعية والمقاصدية التي يكتنزها الوحي، سواء على مستوى الفهم أو على مستوى التنزيل «تجديدا في تقوية المحافظة على الكليات، وتجديدا في فقه النص، وربطه بفقه الواقع، وبهذا يكون سؤال التجديد متعلقا بسؤال المقاصد وتجاوزالظاهرية والسكونية، ويشكل قانونا للإصلاح يفرضه منطق الشرع، قبل منطق العقل، والسنن التاريخية.»[19]

سادسا: أن مراجعة العلوم، تستلزم بالضرورة الكشف عن التطور التاريخي للعلوم، حتى نتمكن من الكشف عن السنن والنواميس التاريخية التي أسهمت في تأخر العلوم الإسلامي، وبيان العلل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، لتجاوز تلكم العلل في الواقع التاريخي، والاستشراف المستقبلي لها، وإعطاء تفسير زماني ومكاني لطبيعة المعرفة، ليس قصد تجاوزها، بل بغية مراجعتها وتمحيصها «فكل علم له تاريخ ولادة وظروف نشأة، ولذلك فإنه ذو ارتباط بزمان ومكان وبيئة ومجتمع (...) وهذا ما يطلق عليه بعلم اجتماع المعرفة، وهو أحد فروع علم الاجتماع.»[20]

ومن نظر في أغلب التيارات الإصلاحية التي جعلت من اهتمامها تجديد ومراجعة العلوم الإسلامية، يلحظ بأنها لم تستجمع هذه المحددات في مشروعها الإصلاحي، وإن أخذت ببعضها لكن في مجملها قليلٌ ما هم.

وهذا ما دعا طه عبد الرحمن إلى القول إن «أغلب المنهجيات والنظريات المأخوذ بها في نقد التراث، يصعب قبول مسلّماتها وإن بعضها، وإن قبلنا جدلا مسلماته، فمن الصّعب قبول نتائجه، وإن بعضها الآخر، وإن قبلنا نظريا نتائجه، فمن الصعّب قبول أغلب تطبيقاته، ترجع هذه الصّعوبة إلى وقوع هذه المنهجيات والنظريات في أخطاء صريحة بصدد مضامين التراث، فقد استعمل أصحابها إصدار الأحكام على هذه المضامين مع أن واجبهم الأول، أن يطلبوا معرفتها على حقيقتها، كما ترجع هذه الصّعوبة إلى ضعف قدرة هؤلاء على امتلاك ناصية الأدوات المنهجية والعقلانية والفكرانية التي يتوسّلوا بها في نقد التراث.»[21] لذا، لا بد من وعي إصلاحي للعلوم والمعارف الإسلامية يستحضر تلكم المحددات بشكل تكاملي، وهو

18- ميمون نكاز، ملاحظات حول فكر ومشاريع النهوض، مجلة المنعطف، ع 18 2001ط، ص 132
19- عبد الرحمن العضراوي، سؤال المقاصد وفلسفة التجديد دراسة في الفكر الإصلاحي الإسلامي المعاصر، مركز نهوض، 2019 ص 13
20- طه جابر العلواني، العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل، مرجع سابق ص 81
21- طه عبد الرحمن، تقويم المنهج في نقد التراث، الرباط المركز الثقافي العربي، ط2012 ص 17

ما يقتضي وجود عمل جماعي؛ لأن الجهود الفردية لا تكفي في معالجة الأزمات المنهجية والمعرفية في منظومة العلوم.

المحور الثاني: العلل المؤثرة في تأخر العلوم الإسلامية

لاشك أن تأخر العلوم الإسلامية، مرتبط بضمور التدين الحق في نفوس المسلمين، وانحيازه عن المنهج الأصوب في التعامل مع الوحي فهما واستمدادا وتعبدا، مما انعكس ذلك على ممارساتهم اليومية، وتصوراتهم المستقبلية، حتى قال الحجوي الثعالبي مصورا هذه العلاقة الجدلية بين واقع الأمة والإبداع العلمي ضمورا وازدهارا: «ويظهر لي أنّ ندرة المجتهدين أو عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة في العلوم وغيرها، فإذا استيقظت من سباتها وانجلى عنها كابوس الخمول، وتقدمت في مظاهر حياتها التي أجلّها العلوم، وظهر فيها فطاحل علماء الدنيا (...) عند ذلك يتنافس علماء الدين مع علماء الدنيا فيظهر المجتهدون»[22]. ورغم ما لتشخيص هذه العلة من تأثير على الواقع المعرفي في الحضارة الإسلامية، إلا أن ما تلبّس بالعلوم والمعارف من عوائق ذاتية وخارجية، يعدّ أمرا مقطوعا به في جمودها وتأخرها، فإن اجتماع العلل جعل الدواء مستعصيا، وهو ما يبرر لنا فشل أغلب الحركات الإسلامية إلى حدّ ما، في تثوير نهضة شاملة للعلوم والمعارف، وإن كان لها الفضل في استنهاض الضمير، دون تخطيط شامل وممنهج للبديل الحضاري.

عوائق الإبستيمولوجية[23] في العلوم الإسلامية

لقد أفرزت حالة الأمة وضعفها في عصور الانحطاط، مجموعة من العوائق، أو العلل إن صح التعبير، والتي أثرت بشكل كبير على فاعلية العلوم والمعارف الإسلامية، وقدرتها على مواكبة الوقائع والمستجدات، حتى ساد فيها التقليد والاجترار، وقلّ الإبداع الفكري إلا في كتابات قليلة، ظهر فيها الابتكار العلمي في أبهى تجلياته، لاستنادها على روح الوحي ومقصده، من ذلك ما كتبه الشافعي والغزالي، وابن حزم والعزّ ابن عبد السلام وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم وابن خلدون، والشاطبي، والشوكاني، وغيرهم.

ولعل الوقوف على تلكم العلل مهم لتجاوزها مستقبلا، وإعادة صياغة مضامين العلوم الإسلامية ومناهجها المعرفية، ولمَ لا تدوين جديد، يتوافق مع متطلبات العصر وتحدياته، فليس الحديث عن هذه العلل

22- محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416ه/ 1995، ج 2ص 519

23- أول من نحت مصطلح العوائق الإبستمولوجية، هو الفرنسي غاستون باشلار (1884-1962) في كتابه تشكل الفكر العلمي، ويقصد بها تلك الأفكار والنظم المعرفية الخاطئة التي تصدّ الإنسان عن الوصول إلى الحقيقة، وقد قام بتصنيفها وبيان مآخذها في الكتاب المذكور.

لمجرد التشخيص، الذي يلحقه النعي والندم والتّحسر على التراث، وإنما القصد تصحيح المقدمات وفقه منهج يستمد روحه من الوحي، ويرجع إليه كشفاً وفهماً وبناءً، علما أن هذه العلل إنما ظهرت في سياق الأمة التاريخي، وبالتالي فإن تصحيح المسار واستعادة التموقع المناسب، يحتم عليها الرجوع إليه تفكيكا وتحليلا لأصل دائها.

يقول الدكتور سعيد شبار: «إن الخلل في الأمة معطى تاريخيا، أكثر منه راهنا، وإذا أمعنا النظر في المجالات التي ينعكس فيها تأخر الأمة وتخلفها، عن العطاء الإنساني والكوني نجد لها أصولا تاريخية، ممتدة إلى قرون عديدة خلت، ومن ثم وجب الانتباه إلى أن معالجة كثير من قضايانا الفكرية المعاصرة متوقف عن المعالجة التاريخية لها كذلك، أي في أصول تشكلها الأولى وفي امتداداتها وتجلياتها بعد ذلك»[24] فكان بذلك النظر التاريخي الذي يستقي سنن التقدم والتأخر، وفق قوانين ضابطة للمعرفة في صيرورتها التاريخية حاضرا ومستقبلا، من المهمات في إحداث النهضة واسترجاع المكانة الحضارية اللائقة.

ومن بين العلل المؤثر في عطاء العلوم الإسلامية ما يلي:

العائق الأول[25]: فساد التعليم والتعلم في العلوم الإسلامية

إن فساد التعليم والتعلم في العلوم الإسلامية، من أهم مداخل استضعافها، وركونها عن تلبية حاجات الأمة أفرادا وجماعات، وهذه العلة جديرة بالاعتبار في هذا المقام الأول؛ لأن مسألة التعليم من أعظم الركائز الأساسية لازدهار المعرفة وكذا العمران البشري، فالاهتمام بالتعليم من عدمه نقطة فارقة بين الأمم.

إذ لا يخفى على كل ذي بال، أن أساس أي إصلاح منوط بصلاح التعليم، وهذه مسلمة لا يختلف فيها أحد، إلا من كابر سنن الإصلاح وتعالى عليها، ومن هذا المنطلق جنّد كثير من العلماء أنفسهم، قديما وحديثا لبيان علل تأخر التعليم، ومشكلات قصوره، وعثرات معلميه. ولعل أول من وقف على هذه المسألة وأطال النفس فيها مستحضرا منهج التعليل، ما كتبه ابن خلدون (توفي 732هـ) في مقدمته[26]وقبله أبوبكر بن العربي الأندلسي (توفي 543هـ) الذي تكلم في كتاب الرحلة وفي العواصم من القاسم عن أسلوب التعليم، عندهم فانتقد واستحسن طرائق في التعليم، وبين الصالح من الطالح فيها، والإمام الغزالي (توفي 505هـ) كذلك في كتابه إحياء علوم الدين، وغيرهم.

24- شبار سعيد، الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2007 ص 15

25- قد يستغرب القارئ من عدم ابتداء بالعائق الأول المؤثر في العلوم الإسلامية، وهو الابتعاد عن منهج القرآن استمداد وتوجيها، لكن ارتأينا أن نؤخر الحديث عنه في مقالة خاصة تتحدث عن المنهج القرآني في بناء المعرفية الكونية، ومحدداته، حتى تكون الرؤية متناسقة ومنسجمة مع بعضها البعض.

26- انظر "المقدمة" ص 478 وما بعدها حيث خصص مجموعة من الفصول في مسألة التعليم.

ومسألة التعليم وتأخره لها علاقة بالواقع العمراني والسياسي للبلاد العربية خصوصا، وقد أشرنا إلى بعض مقولات ابن خلدون في هذا الجانب[27] لكن يمكن الوقوف إلى ما أشار إليه الطاهر ابن عاشور في هذه المسألة، حيث عزا تأخر التعليم إلى فساد المعلم، والنظام العام، فهو يعيب جهل المعلم أو المؤلف أو واضع نظام التعليم بمراتب الأفكار، ومقدار قبولها، وبمراتب العلوم بالنسبة إلى قابلية الفهم والاستيعاب، كما أن النظام العام مرتبط بالسياسية التربوية للبلاد الإسلامية.[28] يقول رحمه الله: «إن فساد التعليم يرجع إلى الأسباب العامة التي قضت بتأخر المسلمين على اختلاف أقاليمهم وعوائدهم ولغاتهم، ونوع يرجع إلى تغير نظام الحياة الاجتماعية في أنحاء العالم تغيرا استدعى تبدل الأفكار والأغراض والقيم العقلية، وهذا التغير قد شمل أساليب التعليم ومقادير العلوم وقيمة كفاءة المتعلمين لحاجات زمانهم، وهذا كله أفضى إلى فساد المعلم، وفساد التآليف، وفساد النظام العام.»[29]

وحتى لانسترسل كثيرا في مسألة التعليم ومركزيتها في الفكر الإصلاحي، وما يستوجبه هذا الموضوع من مقاربات قد تُبعدنا نوعا ما عن إشكالية الورقة وما نرمي إليه، نشير إلى بعض علله بشيء من الاختصار، من باب التذكير (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) [الذاريات: الآية 55]. فليس غرضنا هاهنا إطالة الغوص في تحليل هذه الإشكالية، وإنما قصدنا التنبيه إليها، حتى يعطيها من الأهمية اللائقة بها، مما يسهم في إحداث الوعي بتجديد التعليم، خاصة في الطور الأكاديمي، وضرورة التمسك بمجموعة من القيم الربانية التي أشار إليها الوحي وما يصحبها من دور مهم في تقّدم العلوم، وإعادة فاعليتها الحضارية، كي نسهم في صياغة عقلية متكاملة للمتلقي، يستوعب بها زمانه ومكانه وحاجاته الواقعية، وهذا ما سنذكره لاحقا بحول الله في ورقة خاصة.

ومن بين هذه العلل الذي ذكرها الطاهر ابن عاشور على سبيل المثال مايلي:

- فساد التأليف في العلوم الشرعية

نجد أن بعض التآليف التي يعتمدها الطلاب تفتقد لشروط التعليم الصحيح، بما يكتنفها من تجريد وصورية، وابتعاد عن مبدأ الوظيفية «فلو كان الناس أحسنوا اختيار التآليف ونظروا في عوائق التحصيل،

27- انظر الصفحة، ص 27 وما بعدها.

28- انظر، خطيب معتز، مشكلة العلوم الإسلامية عند الإصلاحيين في العصر الحديث، ضمن ندوة العلوم الإسلامية أزمة منهج (...)، مرجع سابق ص 193

29- ابن عاشور الطاهر، أليس الصبح بقريب، مرجع سابق ص ص 114 - 115

فاستدركوا ناقصا، وأصلحوا مختلا لما كان التلميذ يقرأ طول زمانه، وهو عاجز عن التكلم بكلام مُعرب، ولا كان يقرأ الأصول، وهو يختم المحلّى لا يحسن ترجيح رأي بله استنباط حكم.»[30]

مما يؤكد أن انتقاء التأليف مهم في صناعة الإبداع المعرفي، خاصة وأن جلّ التأليف التي تستند إليه بعض الأنظمة في العالم العربي تنتمي إلى عصور الانحطاط، أو تُفرض عليها قهرا، ملاءمة وانسجاما مع ما تحبه المنظومة الغربية، في بعض تياراتها ولسان حالهم، يقول ما قال فرعون: (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ) [سورة غافر الآية 29] زيادةً على أن الهوس الذي أصاب بعض الباحثين وطلاب العلم، تجاه الكتابة والتآليف قبل استكمال الشروط واشتداد العود، هو ما زلّ بالتأليف زلات الإطناب والتشويش على المتعلمين، فإن من المهمات لمن تصدر للتأليف وكتابة الكتب، خاصة التربوية منها، أن تكون له دراية بتسلسل الأفكار وكيفية بنائها في عقلية المتلقين.

- الوقوف على عبارات المتأخرين[31] المغلقة.

من بين العلل التي استحكمت على التعليم، وقعدت به عن النمو والازدهار، هو صياغة بعض التآليف المعتمدة صياغة مغلقة، وإن كانت هذه العلة تابعة لما ذكرنا آنفا ولصيقة بها، إلا أن الحاجة ملحة لتصنيفها من باب البيان والإيضاح، ويرجع سبب الإغلاق في ما صارت عليه كتب المتأخرين من الاختصار الشديد، واعتماد منطق الكلام في تآليفهم، والتي يعسر معها الفهم ويبذذ معها جهد الطالب، فإنك تجد الطلاب ينزفون أوقاتهم ويَبدلونها، لفهم ألغاز وعبارات مغلقة لبعض المؤلفات المعتمدة في التدريس، ولا يرجعون من وراء ذلك بمزيد فائدة.

في حين أن الأصل في الرسالة التعلمية أن تكون واضحة بيّنة، كما هو شأن القرآن وهل وجدنا الله في كتابه يغلق على مكلفين كلامه؟ ألم يصف الله عزّ وجلّ كلامه بأنه بيّن لا لُبسَ فيه، وواضح لا غموض فيه، وصرف الأمثلة والآيات ليستبين المقصود منه، قال تعالى: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا) [سورة الأنعام الآية 82] وفصّل الله الآيات للإيضاح والبيان قال جلّ ثنائه: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ) [سورة الأنعام 98]. لكن مع ذلك، نجد أن بعض المؤلفات المعتمدة، والتي ذاع صيتها في صفوف طلاب العلم، سواء في معاهد التعليم العتيق أو بعض الجامعات، لا تسترشد بهذا المحدد القرآني في بناء المعنى وترسيخه في ذهنية الطالب. ولهذا، فإن كثيرا من العلماء[32] قد عابوا على المعلمين،

30- ابن عاشور الطاهر، أليس الصبح بقريب، مرجع سابق ص 126

31- أقصد بالمتأخرين بعض العلماء الذين جاء بعد القرن الرابع والخامس والذين غلب عليهم الاشتغال بكتب الفلاسفة وتشقيق الكلام، فقد قلّ عندهم الاهتمام بمآخذ الأحكام، وداع عندهم الولع بالفروع والجزئيات بدل أصول الكتاب والسنة، كما ضعفت لديهم ملكة حفظ الحديث وتدوينه وهي الفترة التي بدأت فيها الحضارة الإسلامية تذبل ويذهب ريحها، خاصة بعد سقوط الأندلس وغزو المغول والتتار.

32- منهم الشيخ محمد عبده في أعماله الكاملة، وجمال الدين الأفغاني، وقبلهم الشاطبي، وابن خلدون (...)

إهمالهم لكتب السلف، لما فيها من البيان والإيضاح وتنويع طرائق الإفهام، كيف لا وهم أقرب الناس لمقصود اللغة، وأساليبها البيانية على من بعدهم من المتأخرين.

بالإضافة إلى أن كتبهم طافحةً بالأدلةِ الشرعية وطرائق استنباط المعاني منها، انطلاقا من اعتماد كليات الشريعة، ومقاصد الملة، «وإذا رأيت الأحكام مخرجة على قواعد الشريعة، مبنية على مآخذها، نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها، وأعجبت غاية الإعجاب بتقمص لباسها»[33] فهي إذن أقدر التآليف على تنمية حسّ الإبداع والاستنباط، من الكتب المتأخرة، والتي يغلب على بعضها تضيق العبارات، مما يشغّب على الطالب المراد. فقد انتقد الإمام الذهبي (توفي 748هـ) هؤلاء المتأخرين في تذكرته، وبين حالة العلم في زمانهم، وهو ممن عاصرهم، مع مقارنته الدقيقة لهم بالمتقدمين، حيث قال رحمه الله: «فإن المجلس الواحد في هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة يكتبون الآثار النبوية ويعتنون بهذا الشأن وبينهم نحو من مئتي إمام قد برزوا وتأهلوا للفتيا، فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبه يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، ومنكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها، فعم البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس [34]»ومع الأسف، فإن الذي غلب على الطلاب في التدريس، ما وصلهم من كتبهم.

وقد رصد الشيخ محمد عبده بعض مظاهر هذا الإشكال بقوله: «ولا يقرؤون الطلاب من كتب الكلام، إلا مختصرات من كتب المتأخرين، يتعلم أذكاهم منها ما تدل عليه عباراتها، ولا يستطيع، البحث في أدلتها، وتصحيح مقدماتها»[35] وهذا واضح من خلال اعتماد المتون والمختصرات في التعليم العتيق وغيره، وهي كتب، رغم ما فيها من الجمع الغفير لمسائل كثيرة، إلا أنها أصابت الطلاب بالبلادة، والعجز عن استخراج المعاني والدلالات من أدلتها الاصلية، وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في هجر الوحي والاستمداد منه، عن طريق التأمل والتدّبر والغوص في معانيه.

- عدم تنمية الحس النقدي عند الطلاب

ويدخل ضمن علل تأخر العلوم الإسلامية، إغفال الحس النقدي، وممارسة السؤال عند الطلاب، وما يرتبط به من حسن الاستشكال، وتمحيص الآراء والأقوال، حتى إنك لترى الطلاب كأن على رؤوسهم الطير

33- شهاب الدين القرافي، الذخيرة، تحقيق محمد حجي، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط 3 2008م، ج 1 ص 34

34- الذهبي شمس الدين، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، 1374ه ج 2، ص 529-530

35- محمد عبده، الأعمال الكاملة، تحقيق وتقديم، مخمد عمارة، القاهرة، دار الشروق، ط1 1993م ج 3 ص 360، ص8

كما قيل «وهذا خلل بالمقصد من التعليم، وهو إيصال العقول، إلى درجة الابتكار، حيث يصير الفكر متهيئا لأن يبتكر المسائل، ويوسع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله، فيتقدم العلم وأساليبه، ولا يكون ذلك، إلا بإحداث قوة حاكمة في الفكر تميز الصحيح من العليل لما يلقى إليه»[36] وقد كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إذا استشكل عليه أمر وأهمه يستدعي عبد الله بن عباس، ويقول له: «غص غواص إنك تقول فتحسن» وكان إذا أقبل ابن عباس قال عمر للصحابة: «أتاكم فتى الكهول له لسان سؤول وقلب عقول.»[37] وهذا النقد ليس خاصة بالطلاب، بل ينبغي أن يطال النظام العام للتعليم وسياسته وتآلفيه؛ لأن «حظر النقد والبحث أمر بإبقاء الفاسد على فساده، وهو شعبة من شعب الرضا بالموجود، الذي هو من أكبر أسباب تأخرنا (...) لأن المؤلفين إذا خالفوا القواعد، كما يقع لبعض الضعفاء، منهم في بعض العلوم، يقتضي ألا نبحث معهم في علاتها، وأن لا نقرهم على ما قالوا، وهذا السبب الذي وسع دائرة الخلاف عندنا، لأنّ مهما وجدنا غلط أثبتناه رأيا ومذهبا».[38]

هذه فقط بعض العلل، التي حجمت التعليم في الثقافة الإسلامية، عن الاسترشاد بالمنهج الأقوم في عملية الإصلاح والبناء، وإن كانت هناك مجموعة من العلل، لا يسعنا ذكرها مجتمعةً؛ لأن إشكالية التعليم تحتاج إلى بسط في الكلام وطول نفس في التحليل.

العائق الثاني: التقليد والتشيع المذهبي

من بين العوائق الكبرى التي أدت إلى تراجع العلوم الإسلامية عن نجاعتها الحضارية ما أصابها من تشيع للآراء والتقليد للمقولات، مما جعل المعرفة والحقيقة الدينية، تضيع بين أهواء المذاهب والفرق، حيث إن المعرفة في مثل هذه الظروف التاريخية يشوبها التعصب للمذهب والنحلة، فيقل بذلك التدقيق والضبط المنهجي، ويشيع التقديس وادعاء العصمة المعرفية.

كما أن من أهم المعضلات التي ينتجها التصعب والتشيع للمذهب أو النحلة هو تغييب العقل، وتعطيل فاعليته في بناء المعرفة وتداولها بين بني البشر مطلقا؛ فالمقلد الذي ارتضى أن يُلغي عقله، واستسلم كفريسة لجمود الفكره يعيش حالة من الاقتناع بالاستهلاك الدائم للأفكار، وإن كانت نسبية في محتوياتها ومتغيرة في مقاصدها.

36- الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب، مرجع سابق ص 125

37- الطاهر ابن عاشور، نفس المرجع ص 136

38- الطاهر ابن عاشور، نفس المرجع، ص 125

هذا بالإضافة إلى أن المقلد والمتشيع للمذهب أو الطائفة يُصبح بالضرورة غير متقبل لأي رأي مخالف حتى ولو كان صحيحًا، ولاشك أن هذا التعصب يتنافى مع سنة الله في الخلق، يقول الله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ) [سورة هود الآية 118]؛ فالاختلاف في الآراء والأفكار يمكن أن يكون مدخلا، لتنوع وتعدد المعارف وزوايا النظر للمسائل المطروحة، لكن النظر من زاوية واحدة غالبا ما يستوجب الخطأ.

ولهذا، فالتعصب والتشيع يمكن أن يخلق مجتمعًا متطرفًا لا يعرف للتعايش وقبول الآخر طريقًا. فيصير بذلك معيقا ذاتية في بناء الأمة، وتفاعلها كذلك مع الآخر (المختلف دينيا وعقديا)، في سبيل إرساء منظومة للمشتركات الإنسانية، فكيف لأمة تحولت إلى كيانات صغيرة منغلقة على ذاتها ومتمسكة بمقولاتها، يتعصب لها ويتشيع على إثرها لطوائف وجماعات، أن تعطي صورة مثلى للإسلام الحضاري!

كما أنه يؤدي إلى نتيجة محتومة، وهي تقديس المتعصبين لإمام مذهبهم للحد الذي لا يقبلون معه مجرد مناقشة آرائه، ناهيك عن تصويب أخطائه، وهم في هذه الحالة يرفعونه إلى حد العصمة"[39]، بل قد تصل إلى مضادة الوحي، كما قال الكرخي: «الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابها، فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح والأولى أن تحمل على التأويل، من جهة التوفيق»[40] وهذا قمة التعصب للمذهب، ومن أعظم سلبياته على الأمة في علاقتها بالوحي الهادي والمرشد، علما أن أصحاب المذاهب هم أنفسهم قد شددوا في تحريم التقليد بغير دليل، واتباع أقوال الرجال في معارضة مضامين الوحي ورؤيته المقاصدية، ويمكن أن أسرد على سبيل الإيجاز بعض مقولاتهم في ذم التقليد وأهله.

- **قال الإمام أبي حنيفة النعمان (توفي 150هـ)**: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» وقال أيضا «حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي؛ فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غدًا» وبين وجوب اتباع الوحي، حيث قال: «إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله، وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاتركوه.»[41]

- **وقال الإمام مالك (توفي 179هـ)** في ذم التقليد، واتباعه بغير دليل: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه» وقال أيضا «ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم.»[42]

39- مقال: حمدي زقزوق، التراث بين التجديد والتبديد، نشرت في كتاب: «مقالات في التجديد»، ص ص 35- 36

40- رسالة عبيد الله أبي الحسن الكرخي في الأصول، بذيل تأسيس النظر لأبي عمر الدبوسي، الناشر زكريا علي اليوسف، ص 117، نقلا عن، سعيد شبار، الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، ص 55

41- انظر حاشية ابن عابدين على البحر الرائق، ج 1 ص 63، وانظر الفلاني في الإيقاظ ص 50

42- انظر ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق، أبو الأشبال الزهيري، دار الجوزي، 1414ه/1994م ج2 ص 32، 91

- **وأما الإمام الشافعي (توفي 210)** رحمه الله، فالقول عنه في ذلك أكثر وأطيب وأتباعه أكثر عملا وتمسكا بها قال رحمه الله: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعزب عنه فمهما قلت من قول أو أصّلت من أصل، فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لخلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولي.»[43]

- **أما الإمام أحمد (توفي 241هـ)** فكلامه في المسألة صريح روى عنه ابن القيم قوله: «لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا.»[44]

فهذه كُلها أقوال عن الأئمة الأعلام في ترك التقليد بغير دليل وعدم التعصب والتشيع للمقولات، والأمر بالتمسك بالوحي كتابا وسنةً، فإن من تمسك به ولو خالف بعض أقوال الأئمة لا يكون مبايناً لمذهبهم ولا خارجاً عن طريقتهم، بل هو متبع لهم جميعا ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها؛ لأن التقليد والتشيع للمذهب بغير دليل ولا بصيرة عن مآخذ الأحكام، موقع في الكذب عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقد بيّن ابن خلدون رحمه الله أن من أهم مداخل الكذب والخلط في التاريخ، ومنها الكذب على الدين ونسب ما ليس منه «التّشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقة من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله.»[45]

أضف إلى ذلك أن التشيع المذهبي، والتعصب للآراء الموروثة أصبغ العلوم الإسلامية بمصطلحات ومفاهيم مذهبية، حجمتها عن الاهتداء بنور الوحي، مما نتج عنه تقليص لهوامش النقد وتضيق لمجالات الاجتهاد والتجديد، حيث شاعت مجموعة من العبارات، المكرّسة للجمود والخمول الحضاري، من مثل قولهم ليس في الإمكان أبدع مما كان! وما ترك السلف للخلف شيء وهذه مخالفة صريحة لكلام الله الذي ذم أتباع الآباء والأجداد بغير حجة وبرهان.

قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا) [سورة المائدة 104] وقال جلّ ثنائه: (قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) [سورة الشعراء الآية 74] وقال سبحانه: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ

43- ابن العساكر، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415ه/1995م ج 1 ص 15

44- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1411ه/1991م ج 2 ص 302

45- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، مصدر سابق ج 1 ص 125

وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ) [المائدة الآية 104] وهناك أدلة كثيرة في هذا الصدد، وإن كانت قد أنزلت في الكفار والمشركين الذين اتبعوا ابآءهم في عبادة الأصنام والشرك بالله، إلا أن جامع التشبيه بين المقلدة والمشركين هو إهمال العقل، وانقياد الاعمى دون تمحيص وغربلة، لما أتله السابقون.

وقد رصد أحد الباحثين المقتدرين مظاهر التشيع للآراء والتقليد الاعمى للمقولات، وأرجعها لأصل كلي جامع لها، وهي ظاهرة التحيز أوالانحياز المعرفي والطائفي، والذي يمكن تتبع بعض مظاهرها من جهات متعددة:

أولا: من جهة تعظيم وتشريف كل طائفة لعلمها ومعارفها التي هي عليها، وهي من صنع أيديها وعقولها فتحولت بذلك إلى أصل والباقي تبع لها.

ثانيا: من جهة التفرق إلى طوائف ومذاهب شتى داخل العلم إلى حد التطاحن والتبديع والتفسيق والتكفير.

ثالثا: من جهة استقلال كل علم بمفرداته واصطلاحاته ومناهجه، وكأنه كيان مكتمل العدة والعتاد لا علاقة له بغيره إلا من حيث تبعية هذا الغير له.

رابعا: من جهة هيمنة مظاهر التجريد والصورية والتكرار ولنقل التاريخية على مباحث هذه العلوم وانحسار الفقه العملي والواقعي المتجدد بتجدد الزمان والمكان.[46]

العائق الثالث: التجزئة وانعدام التكامل والتداخل بين العلوم

لقد أدى التحيز المعرفي والمذهبي الذي أشرنا إلى بعض مظاهره، لتوليد إشكالية أعمّ في الثقافة والفكر الإسلاميين، وهي إشكالية التجزئة والانغلاق التخصصي التي طالت العلوم الإسلامية، في بعض فتراتها وحجمتها عن التطور والنمو الحضاري، وإن كانت هذه العلة لم تظهر إلا في عصور التي خيم فيها الضعف والانحطاط على جسم الأمة، وألقى بظلاله على كيانها، إلا أنها ابتدأت مع عصر التدوين وتصنيف العلوم، ويظهر ذلك في تقسيم العلوم إلى نقلية وعقلية.[47] لننظر مثلا إلى تقسيم وتصنيف ابن خلدون للعلوم، والذي

46- مقال شبار سعيد، من مظاهر التحيز في العلوم الإسلامية، وتأثيرها على ثقافة الأمة وعطائها الكوني، مجلة الأحياء ع29 ص 91

47- من المعلوم أن أول من قدم تصنيفا للعلوم، الفرابي (339ه) في كتابه إحصاء العلوم وإن نحى فيه منحى أرسطيا، إلا أنه عُدّ أول محاولة بذلت في هذا الاتجاه، ثمّ تتابع التأليف في هذا المجال، لأنه شغل حيّزاً مهمّاً لدى الفلاسفة والعلماء المسلمين، ومن بين العلماء المسلمين الذين كتبوا بعد الفرابي، ابن النديم في كتابه "الفهرست" ثم أبو حامد الغزالي من خلال كتابه "إحياء علوم الدين"، وكذلك "رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا" الذين خصصوا فصلاً من رسائلهم السابعة للبحث في أجناس العلوم، ثم الخوارزمي في كتابه "مفاتيح العلوم" ثم أخيرا ابن خلدون من خلال مقدمته.

غلب عليه التفاضل بين العلوم، وكذا التميز بينها على أساس ثنائية النقل والعقل، وهي ثنائية زائفة سنبين بطلانها وتهافتها في ورقة بحثية مخصوصة إن شاء الله، قال رحمه الله: «اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلا وتعليما، هي على صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره وصنف نقلي يأخذ عمن وضعه.

فالأول: هي العلوم الحكمية الفلسفية، وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعته فكره، ويهتدي إليها بمداركه البشرية إلى موضوعاتها، ومسائلها واتحاد براهينها، ووجوب، تعليمها حتى يقف نظره وبحثه على الصواب من الخطأ من حيث هو إنسان ذو فكر.

والثاني: هي العلوم النقلية الوضعية، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال للعقل فيها إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول؛ لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة، لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي.»[48]

فمن خلال هذا التميز القائم على أساس تقابلي، فقدت العلوم الإسلامية خيطها الناظم، واتجهت علوم الشريعة في منحى والعلوم الطبيعة والاجتماعية في منحى آخر، كما أن من تجليات هذه العلة التجزئية التي أصابت العلوم الإسلامية، هو إحداث حدود تخصصية بين العلوم، والتي تظهر بشكل كبير في وقتنا المعاصر، طبعا هذا الأمر قد يبدو طبيعي في خضم هذا التشعب المعرفي، وكثرة التخصصات، فقد يفني الباحث عمره في تخصص معين، ولم يصل إلى مُدّه أو نصيفه، لكن المشكل الحاصل هنا، هو فقدان الناظم المنهجي الذي يحقق التداخل والتكامل بين جميع العلوم؛ «ذلك لأن العلاقة التداخلية، والتكاملية كانت هي السمة البارزة، والغالبة والمهيمنة والحاضرة بين جميع العلوم التي نشأت في أحضان الثقافة العربية والإسلامية.»[49]

لهذا استطاعت أن تقدم نفسها بشكل متميز وساهمت بشكل كبير في إحداث ثورة معرفية في ربوع العالم، ولك أن تتأمل حجم التصانيف التي دونت في القرن الثاني والثالث الهجري، في مختلف المجالات، بالإضافة إلى العقلية الموسوعية التي تميز بها علماء الإسلام، فتجد العالم بارع في الفقه والطب والأصول (...) وليس قصدنا الرجوع إلى تلك العقلية الموسوعية، فإن هذا الأمر متعذر لأسباب معرفية وأخرى واقعية، مرتبطة بتشعب المعرفة وتعددها في الواقع المعاصر، فرغم أن البحث العلمي في القديم، كان يسيرُ

48- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق ص 404

49- انظر حسن ملكاوي "منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية"، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2012، ص 130

سيراً بطيئاً، خصوصا إذا ما قُورن بالوضع الحالي للعلم المعاصر، إلا أنه لم يكن نشاطا مشتتا أو مبعثرا كما اعتقد بعض الباحثين.[50] وإنما كان يتسم بالتكامل والوظيفية المعرفية، فالعالم إذا تكلم ربط لك بين الأشياء والمسائل، نظرا لما تتسم به عقليته بالجمع بين العلوم، وفهم التداخل الحاصل بينها.

ولهذا، فالحاجة ملحة في الوقت الحالي إلى إبراز «الناظم المنهجي الذي يربط دوائر العلوم كلها بالوحي الملهم والمتكامل، الذي بإمكانه أن يقوم مظاهر التحيز والقصور فيها، ويحدد نسب التكامل العلمي والتواصل فيما بينها ومع غيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية كما يجدد فاعليتها، ويضمن استمراريتها بما يزودها من طاقة وقوة دفع لا تنضب؛ لأنها تمنح من معين مطلق ولا متناه من الإمكانات.»[51] وبالرجوع إلى رصد هذه العلة التي انتشرت في جسم الأمة، نقول إن من مظاهر التجزئة وعدم التكامل المعرفي بين العلوم والمعارف الإسلامية ما يلي:

أولا: استحكام مجموعة من الثنائيات المعرفية على الثقافة الإسلامية من مثل (العقل والنقل، التأويل والتفسير الرأي والأثر) والتي استنزفت جهودة الأمة وأدخلتها في صراعات طائفية ومذهبية شوهت صورة التدين الحق، وحجم نور الوحي عن التوجيه والإرشاد المنهجي والمقاصدي للعلوم والتراث الإسلامي.

ثانيا: غلبت الفقه الفردي على الفقه الجماعي «بل إن علوما بكاملها تبلورت ونشأت في تشريعاتها وتقنياتها، على أسس ونوازل فردية، أكثر منها جماعية، وذلك للجفاء الذي حصل بين المؤسستين العلمية (الشعبية)، والسياسية (الرسمية) التي اتخذت لها في الغالب، مراجع عليمة تشرع لها ولأعمالها»[52] والأخطر من ذلك أن المنطق الفردي في التفكير طال حتى مناهج الاستمداد من نصوص الوحي نفسها، فلا يكاد ينظر فيها إلا باعتبارها تشريعات للفرد.[53]

ثالثا: عدم التواصل الفعال بين الجامعات الإسلامية، وانحياز كل جامعة بمعرفتها بحجة أن العلوم الطبيعية والفزيائية لا حاجة لها بالآداب وعلم الاجتماع والفلسفة. يقول إسماعيل الفاروقي: «إن أعظم مهمة تواجه (الأمة) في القرن الخامس عشر الهجري، هي حلُ مشكلة التعليم، وليس هناك أمل في نهضة حقيقية للأمة، مالم يتم تجديد النظام التعليمي، وإصلاح أخطائه، والحق أنّ ما نحتاج إليه إنّما هو إعادة تشكيل النظام

50- انظر ما كتبته، يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين: الاصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 264، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1421/2000ه، ص 49.

51- أحمد فراك، فلسفة المشترك الإنساني، بين المسلمين والغرب بحث في العوائق المنهجية والمعرفية، أفريقيا الشرق، ص 30

52- شبار سعيد، الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سابق ص 13

53- شبار سعيد، نفس المرجع ص13

من جديد، إنّ هذه الثنائية في التعليم، الإسلامي، وتقسيمه إلى نظامين إسلامي وعلماني، يجب أن تزال ويقضى عليها إلى الأبد، يجب أن يدمج النظامان ويتكاملا في نظام واحد»[54]

رابعا: اعتماد مناهج غربية وتقديسها، رغم أن إطارها المنهجي يستورد المعرفة من مصادر محددة، وهي العقل والحس في إقصاء تام لمصدر مهم، وهو الوحي الموجه والموسع لمجالات المعرفة وحدودها.

العائق الرابع: تضيق المصطلحات والمفاهيم الشرعية

تكتسي قضية تحديد المصطلحات وبناء المفاهيم، أهمية كبرى في تحصيل العلوم وضبطها، حتى عدّها المتقدمون بمفاتيح العلوم[55] لأن «المتأمل في طبيعة العلم الشرعي، يجده ينبني على ثلاثة أركان، المصطلح والقاعدة، والمنهج، فالحاجة العلمية تدعو إلى وجود المفهوم، ثم يتردد ويتداول، بعدة ألفاظ إلى أن يستقر في مصطلح ما، فيسجل بذلك أول بداية العلم، ومن ثم فإن البحث في المصطلح يعتبر البحث في صلب العلم.»[56] كما أن الحاجة إلى دراسة المصطلحات والمفاهيم، راجعة للتغير الدلالات الحاصل فيها، وتأثرها بالزمان والمكان امتدادا وتضيقا، فليست المفاهيم والمصطلحات «أداة تقنية تستجيب، أو آلة جاهزة تشترى، بل هي كائن حي يعكس تجارب المجتمع، وبواسطته تنصهرُ فيها رؤيته للوجود، وتختزل فيها تجاربه الخاصة، التي تؤطر تلك الرؤية، وتحدد لها مقاصدها وأهدافها، وهي مواليد تنمو وتكبر وتزدهر، وتضعف وتشيخ وتضمحل، ويجري عليها ما يجري على الكائن الحي (...) لذلك، كانت دائرة المفاهيم أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ وستظل.»[57]

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد بين كثير من العلماء أن مسألة المصطلح والكشف عن مدلوله وما يحتويه من مفاهيم، من المهمات في العلوم بلا بدّ، فهي مدخل أساسي لضبط العلم والمعرفة؛ إذ إن «أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن (...) كتحصيل اللّبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه، وليس ذلك نافعا في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كل علم من علوم الشريعة.»[58] وبالتالي، فإن أي فهمٍ سقيم للمصطلحات، يؤدي إلى خلل في التصورات، وبناء التصديقات، والتصادم بينها كما أشار ابن حزم (توفي

54- إسماعيل راجي الفاروقي، أسلمة المعرفة، المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1995، ص 22

55- كما فعل الخوارزمي في كتابه مفاتيح العلوم، والتهانوي في كتابه كشف اصطلاحات الفنون (...)

56- الأنصاري، فريد، المصطلح عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق ص 10

57- مقال، محمد الناصري، التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص 2

58- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، طبعة: دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى، ص 54

456هـ) إلى ذلك، حيث قال: «إن الأصل في كل بلاء وعماء وتخليط وفساد، اختلاط الأسماء ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة، فيخبر المخبر بذلك الاسم، وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخبر، فيقع البلاء، والإشكال. وهذا في الشريعة أضرُّ شيء وأشدّه هلاكا لمن أعتقد الباطل، إلا من وفقه الله تعالى.»[59] وإذا ظهر لك هذا، علمت سبب الخلاف الحاصل بين الأمة لا في عوام أهلها، بل في خواصها وهم العلماء «فمنشأ الإشكال التخاوض في الأمور دون التوافق على حدود معلومة لمقاصد العبارات فيطلق المطلق، عبارة على معنى يقصده، والخصم يفهم منه معنى آخر يستبد هو بالتعبير عنه، فيصير به النزاع ناشبا قائما لا ينفصل أبد الدهر».[60]

و»المعلوم أن التحديد العلمي والمنهجي والدقيق للمفاهيم وأوعيتها المصطلحية، هو الذي يوفر الأرضية المناسبة لخلق مساحات للحوار والتواصل والتفاعل والتعايش، بين مختلف البيئات الحضارية والفكرية المتعددة؛ وذلك لأن سوء فهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة من أطراف الحوار يؤدي إلى كثير من الخصومات الفكرية والصراعات المذهبية»[61] وقد أشار بعض الباحثين[62] إلى أن معظم الخلافات التي تقع في علم أصول الفقه مثلا، في جوهرها خلافات لفظية، وهذا ما يؤكد أن عدم وجود منهج سليم في دراسة مصطلحات العلوم، يسهم في تشقيق الخلاف، وكثرة النزاع بين أهل العلم. أضف إلى ذلك، أن تحقيق المصطلحات وضبطها، وتحصيل معانيها، به يُدرك العلم ويحصّلُ، وبغير ذلك يتيه طالب العلم، وتضطرب عليه المصادر والموارد، ومن رام فهم علم من العلوم لزمه «فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ومعرفة اصطلاحات أهله.»[63]؛ وذلك لأن مضامين العلم ومسائله الكلية والجزئية، مختزلة في مصطلحاته، ومودعة فيه، وهي بالنسبة إليه كالظرف بالنسبة إلى المظروف، وإدراك الظرف يؤذن بطبيعة المظروف.»[64]

ولهذا «فلاسبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظَواهر أي علم دون فِقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أيِّ علم دون تجديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات»[65] من هنا وجب تجديد مصطلحات العلوم والكشف عن طاقاتها الدلالية والمفهومية؛ فبالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها ضبط المصطلح في فهم المقصود، والتي قد يغفل عنها من لا باع له في العلم، هناك إشكال

59- ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق ج 8 ص 563

60- الغزالي، أبو حامد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل من مسالك التعليل، دمشق: دار الفكر، 1419/1999، ص 588

61- مقال، محمد الناصري، التجديد في الخطاب لإسلامي المعاصر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ص 2

62- انظر ما كتبه عبد الكريم النملة، الخلاف اللفظي عند الأصوليين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1999م/1420ه، ص 13

63- أبو اسحاق الشاطبي، الموافقات في اصول الشريعة، ج 1 ص 97

64- عابد الجابري، محمد، حفريات في المصطلح التراثي: مقاربة أولية _ مجلة المناظرة _ عدد 6 _ 1993، ص11

65- الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، فاس مطبعة أنفوبرانت، الطبعة 4، 1990، ص 15

آخر متعلق بهذه المسألة، يعدّ مربط الفرس هاهنا وهو تضيق المصطلحات والتعبير عنها بمفاهيم محددة لا تتسع لشمولية الزمان والمكان كله، والتي لها تأثير في تشكيل المناهج وبناء التصورات ورؤية الإنسان للكون والحياة، فعدم فهم المصطلحات (خاصةً الشرعية) في شموليتها واتّساع معانيها، يحجم الباحث عن فهم المقصود منها، والغرض من دراستها، فكان بذلك تضيق المصطلح من أهم العوائق التي طالت العلوم الإسلامية، خاصة تلكم المصطلحات التي تُستمد من الوحي، في مبناها واشتقاق معناها.

من هنا يتبين لك مركزية هذه الإشكالية (تضيق المصطلحات والمفاهيم) في عملية التجديد، فإن مدخل التغير وإحداث النهضة في العلوم، ينطلق من إعادة النظر في المصطلحات والمفاهيم المتداولة فيها، ومدى ارتباطها بدلالة الوحي، المستوعبة والشاملة، فإذا تأملنا في التراث الإسلامي، نلحظ أن كثيرا من المفاهيم الشرعية نالها من التضييق والاغتيال ما نالها، حيث أصبحت رهينة الحقول المعرفية والاختيارات المدرسية والمذهبية المختلفة، والتي حصرتها في جانب دون غيره. من مثل العلم والتوحيد والاجتهاد والتأويل والعقل والتعليل والتفسير(...) وغيرها.

في حين أن «الذي ينبغي أن يستصحب المصطلح في رحلته المفاهيمية هي المفاهيم، والدلالات الشرعية؛ لأنها تتّسم بالإطلاقية والاستيعاب والانفتاح على مجموعة من الدلالات الحضاري والكونية»[66] والتي يمكن أن يستفيد منها كل جيل حسب حاجاتهم وإمكاناتهم المعرفية وظروفهم البيئية، فقد «درجت كثير من الكتابات في تعريفها للألفاظ بالتركيز على الجانب اللغوي ثم الجانب الإصطلاحي، مع إهمال وإغفال شبه تام للمضامين الشرعية النصية المؤسسة ابتداء للمصطلح والمفهوم»[67] وهنا مكمن الخطر الذي غير وجهة الثقافة الإسلامية جملة، وجعلها تستمد من التاريخ أكثر من استمدادها من الوحي، باعتباره أول منطلق لتحديد المفهوم، وقد أشار الزركشي رحمه الله إلى ذلك بقوله: «على فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع ألفاظ الوحيين: الكتاب والسنة، واستخراج الأحكام منها، ومن جعل ذلك دأبه وجدها مملوءة، وورد البحر الذي لا ينزف، وكلما ظفر بآية طلب ما هو أعلى من الوهاب.»[68]

وللخروج من هذه الأزمة لابد من العناية بقضية المصطلح، «وخوض معارك تحريرية على جبهة الذات من موروث التقليدي التاريخي الذي حجب هذه المصطلحات والمفاهيم عن الاهتداء بنور الوحي، والتي ضيقت كما قلنا من طبيعتها الكونية والإنسانية، ومن طابعها الإنفتاحي المستوعب، وكذلك على جبهة التقليد والاستيلاب للمفاهيم الوافدة التي تغزو فضاءنا الفكري من غير قدرة على التكيف أو الملاءمة مع

66- سعيد شبار، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية، بين البناء الشرعي والتداول التاريخي، ص 6
67- شبار سعيد، نفس المرجع، ص 15
68- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج 4 ص 540

الذات»[69]؛ فتغير المفاهيم واستعاضة عنها بمفاهيم أكثر شمولية، هو أمر ذاتي مرتبط بفاعلية الأفراد والنخب الفكرية، (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) [سورة الرعد الآية 11] والتي تفيد «أنه يمكن أن توضع في النفس الأفكار ابتداءً، كما يمكن أن يرفع ما فيها من مفاهيم ويوضع فيها أخرى، وهذا أهم في عملية التغيير من إنشاء الأمر ابتداءً. ومع ذلك أسند الله للبشر هذه القدرة في إزالة المفاهيم واستبدال غيرها بها.»[70]

كما أن هذا المطلب يحتاج إلى منهج خاص ولعل من المناهج الرائدة في هذا المجال، منهج الدراسة المصطلحية، التي هي «ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص بهدف تبيّن وبيان المفاهيم التي عبرت أو تُعبر عنها تلك المصطلحات في كل علم في الواقع والتاريخ معا»[71] وقد أشار الشاهد البوشيخي، إلى معالم هذا المنهج في كتاباته[72] بما لا يدع مجالا لذكره في هذا المقام.

العائق الخامس: التجريد والصورية وانعدام الوظيفية الواقعية

من العوائق والعلل المرضية التي تسرّبت إلى العلوم الإسلامية، التجريد والصورية، وهي نتيجة حتمية للتقليد والتجزئة في هذه العلوم، واعتماد بعض تآليف المتأخرين، حيث نأت هذه العلوم بنفسها عن مشكلات الواقع ومتطلباتها، وغدت عبارة عن تأملات تجريدية، لا علاقة لها بالوظيفية التنموية للعمران البشري. حتى قال الحسن الترابي في وصفه مثلا لعلم أصول الفقه عند المتأخرين، لقد «جاء عقيما منبتّا عن الواقع الخصب بالحياة، لا يكاد يؤهل الماهر فيه لأن يولد فقها أو يمارس اجتهادا.»[73] وقال في موضع آخر: «قضايا الأصول في أدبنا الفقهي، أصبحت تؤخذ تجريدا، حتى صارت مقولات عقيمة لا تكاد تلد فقها البتة»[74] فغلب عليها السجالات كلامية، والمجادلات الذهنية: «فتحول هذا العلم (في بعض فتراته) إلى علم نظري بحت، تكاد تنعدم الحاجة إليه، إضافة إلى جنوح منهج التأليف لدى أكثر المتأخرين، نحو اختصار العبارة وتعقيدها، جعل أصول الفقه وعلم الكلام من العلوم العالية الصعبة، وحال دون حدوث الملكة الأصولية للدارسين»[75]

69- مقال الناصري محمد، التجديد في الخطاب لإسلامي المعاصر، مرجع سابق ص 2

70- جودت سعيد، حتى يغير ما بأنفسهم، بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع، تقديم مالك بن نبي، الطبعة الثامنة ص 59

71- الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح المنهج رقم 2 من سلسلة دراسات مصطلحية مطبعة آنفو برانت، طبعة أولى غشت 2002 ص 22

72- منها كتاب الدراسات المصطلحية، نشر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2012، جمع فيه الكاتب رحمه الله خلاصة جهده في دراسة المصطلحية يقع في 278 صفحة

73- الترابي حسن، "قضايا التجديد نحو منهج أصولي" معهد البحوث والدراسات الإجتماعية، السودان، ص 5

74- الترابي حسن، نفس المرجع، ص 7

75- جميلة بوحاتم، التجديد في اصول الفقه، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، العدد 125/126، 2007/ ص 84

مع التنبيه أن هذا العلم، هو المؤسس الاول لحركة الفقه، والذي لا يخفى علينا ارتباطه الوثيق، بتصرفات المكلفين وتجلياتها في الواقع المعيش.

فتجد أغلب المباحث عند المتأخرين، تدور في فلك نظري لا صلة له بالواقع ومتطلباته، وقد أسهم الجدل الذهني الذي وقع بين الأصوليين في إفراز هذه الصورية وتضمُنها لمحتوياته، والتي تعتبر من مزالق الأصوليين يقول أحمد الريسوني: «من الآفات التي شاعت عند الأصوليين، وخاصة منهم المتكلمين، غلبةُ التنظير الذهني والسيرُ مع تسلسله ولزومياته، بغض النظر عن التطبيق الفقهي ومساراته العملية، وهكذا كثيرا ما نجد التنظير الأصولي في وادٍ، والتطبيق الفقهي، في المسألة نفسها، في وادٍ آخر»[76]. وتحديدا، أعني أننا نجد النظر الأصولي يتسم بالتشديد والتضييق، ونجد العمل الفقهي يتسم بالتوسعة والمرونة.

فنجد آيات الأحكام قليلة مضيقة عند الأصوليين، وكذلك أحاديث الأحكام، بينما الفقهاء يستدلون على الأحكام بأضعاف ما قدره الأصوليون منها. ونجد جمهور الأصوليين ينكرون شرع من قبلنا، بينما الفقهاء يستدلون بكافة الآيات والأحاديث التي تحكي شرع من قبلنا. ونجد شروط انعقاد الإجماع المعتبر، ثقيلة وشبه مستحيلة، ولكن الإجماع عند الفقهاء متحقق وكثير التحقق. ونجد شروطا أصولية عسيرة للاجتهاد والمجتهدين، بينما الأمر متيسر ومعتدل عند الفقهاء. ومنع الأصوليون، أو بعضهم، إجراء القياس في عدة أبواب فقهية؛ كالرخص والعبادات، والحدود والكفارات، ولكن القياس فيها شائع معمول به عند نظرائهم من الفقهاء، حتى من نفس المذهب. ومن هذا الباب قضية المصلحة، التي ضيق عليها الأصوليون حتى كادوا أن يجهزوا عليها، بينما الفقهاء لا يقومون ولا يقعدون إلا بها. وحتى الإمام المؤسس محمد بن إدريس الشافعي، لا نجد مكانا للمصلحة في تنظيراته الأصولية، وأما صنوها الاستحسان، فقد قال فيه ما قال (...) بينما هي جزء أساسي من قواعده في الفقه والاجتهاد»[77] من هنا يتبين لنا بأن مجموعة من التنظيرات الأصولية، لا أساس لها من الممارسة التطبيقية، إنما هي تسلسلات عقلانية، حجمت بعض الأصولين، عن الاشتغال بما فيه نفع، رغم أن الوحي يؤكد دائما على ضرورة الاشتغال بما تحته عمل ولعل انفصال السلطة المعرفية عن السلطة السياسية، لها دور فعّال في هذه المعضلة، كما أن هنالك مجموعة من الأسباب المعرفية والمنهجية، المتدخل، في توليد هذه العلة، منها:

أولا: دخول المنطق الأرسطوطاليس في العلوم الإسلامية، خاصة منها علم الكلام، والتصوف وأصول الفقه.

76- أحمد الريسوني، بحث «المصلحة»، وهو الفصل الخامس من كتاب جماعي: التجديد الأصولي نحو صياغة تجديدية لعلم أصول الفقه، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 409

77- أحمد الريسوني، نفس المرجع، ص 410

ثانيا: عدم التميز بين العلوم المقصودة لذاتها، والتابعة لها، فحدث شطط في الاهتمام بالأولى، وهنا أنقل نصا لابن خلدون، يبين فيه مكانة العلوم وحدود الاشتغال فيها؛ فهناك علوم مقصودة لذاتها، لأهميتها الواقعية والوظيفية، وهناك علوم خادمة لغيرها، والتي قد يؤدي الإغراق في تحرير مسائلها، إلى بناء شخصية لا تملك من الفقه، إلا مسائل مجردة لا علاقة لها بمعاش الإنسان، حيث قال: «اعلم أن العلوم المتعارف عيها بين أهل العمران على صنفين علوم مقصودة بذات (كالشرعيات وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة) وعلوم هي آلية ووسيلة لهذه العلوم كالعربية والحساب وغيرهما للشرعيات، وكالمنطق للفسلفة، وربما كان آلة لعلم الكلام، ولأصول الفقه، على طريقة المتأخرين.

فأما العلوم التي هي مقاصد، فلا حرج في توسعة الكلام فيها، وتفريع المسائل، واستكشاف الأدلة، والأنظار؛ لأن ذلك يزيد طالبها تمكنا من ملكته، وإيضاحا لمعانيه المقصودة، وأما العلوم التي هي آلة لغيرها، مثل العربية والمنطق، وأمثالها، فلا ينبغي أن ينظر فيها من حيث هي آلة لذاك الغير، ولا يوسع فيها الكلام، ولا تفرع المسائل؛ لأن ذلك مخرج لها عن المقصود (...) وصار الاشتغال بها لغوا مع ما فيه من صعوبة الحصول على ملكته بطولها وكثرت فروعها»[78] فقد تجد الطالب يتابع شرح ألفية ابن مالك أو الماكودي، ويكررها أعوام وسنين، ويغوص في اختلاف النحاة وعلل النحو، مع العلم أن النحو آلة لفهم مقصود الكتاب والسنة، فكان بذلك: «الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود (...) ومن حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه.»[79]

خاتمة

من خلال استقراء هذه العلل التي رانت على العلوم الإسلامية، نستنتج ما يلي:

- أن تجديد العلوم الإسلامية وإرجاعها إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها خدمة وبيانا للنص الشرعي، يستلزم غربلتها من العوائق الإبستمولوجية التي خيمت على أسسها ومضامينها ونموذجها الإرشادي.

- أن بناء العمران وتحقيق الشهود الحضاري رهين بتجديد العلوم والمعارف؛ لأن إصلاح التصور مؤذن بصلاح التدين وتحقيق الإبداع والابتكار منوط بتغذية الفكر والمعرفة.

78- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، تصحيح وفهرسة ابو عبد الله السعيد المندوه، بيروت، مؤسسة الثقافية، ط 4 2005، ص 237

79- انظر الريسوني أحمد، علم أصول الفقه في ضوء مقاصده، دار المقاصد، الطبعة الأولى، 1438ه/2017م ص 45

- إن اجتماع هذه العوائق في ذهن المصلحين والعمل على إزالتها بمنهج تراكمي تتكامل فيه جهود الباحثين من مختلف الميادين سبيل قويم لاستنهاض الفكر الإسلامي من سباته العميق وإعطاء نظرية معرفية ومنظومة متكامل للعلوم الإسلامية، وانفتاحها على المعرفة الكونية تطعيما وتوجيها للتي هي أقوم.

- خلصت إلى التيقن بأن جماع العلل مترتب عن عُدول العلوم الإسلامية في بعض فترات التاريخ عن منهج القرآن في بناء المعرفة وتداولها، وهو ما سنخصص له مقالا مستقلا إن شاء الله.

المصادر والمراجع

- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1411ه/1991م
- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، ط 3 بيروت 1967م.
- أحمد الريسوني، بحث «المصلحة» من كتاب جماعي التجديد الأصولي نحو صياغة تجديدية لعلم أصول الفقه المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- إسماعيل راجي الفاروقي، أسلمة المعرفة، المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1995،
- الأنصاري، فريد، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، تقديم الشاهد البوشيخي، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، ط 1، 2010م
- الترابي حسن، «قضايا التجديد نحو منهج أصولي» معهد البحوث والدراسات الإجتماعية، السودان،
- جودت سعيد، حتى يغير ما بأنفسهم، بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع، تقديم مالك بن نبي، الطبعة الثامنة
- الذهبي شمس الدين، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، 1374ه
- شبار سعيد، الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2007
- سعيد شبار، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية، بين البناء الشرعي والتداول التاريخي.
- سعيد شبار، النص الإسلامي في قراءات الفكر العربي المعاصر، منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، 1999م.
- الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة أنفوبرانت، الطبعة 4، فاس 1990،
- شهاب الدين القرافي، الذخيرة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 3 م2008
- الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى م2006.
- طه جابر العلواني، نحو تأسيس علم المراجعات في التراث الإسلامي، مجلة الإحياء، العدد 29.
- طه عبد الرحمن، تقويم المنهج في نقد التراث، المركز الثقافي العربي، ط2012
- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى 2011م
- عابد الجابري، محمد، حفريات في المصطلح التراثي: مقاربة أولية _ مجلة المناظرة _ عدد 6 _ 1993،
- عبد الرحمن العضراوي، سؤال المقاصد وفلسفة التجديد دراسة في الفكر الإصلاحي الإسلامي المعاصر، مركز نهوض، 2019م
- عروي، محمد إقبال، مرتكزات منهجية في المراجعة العلمية لعلوم القرآن وتفسير بلاغته، ضمن ندوة العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل

- العضراوي عبد الرحمن، آليات التداخل المعرفي القرآني، وتجديد البراديغم المنهجي والتنزيلي في العلوم الإسلامية، ضمن ندوة العلوم الإسلامية أزمة منهج أم أزمة تنزيل، الرابطة المحمد للعلماء، دار أبي رقراق الطبعة الأولى.
- علي جمعة تجديد علم أصول الفقه الواقع والمقترح، مجلة المسلم المعاصر. العدد 126/125، 1428ه/2008م
- الغزالي، أبو حامد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل من مسالك التعليل، دمشق: دار الفكر، 1419/1999،
- محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 1416ه/ 1995م
- مسعود فلوسي، وجهة نظر في تجديد العلوم الشرعية، جريدة البصائر الجزائرية، العدد 852 الصادرة في 2017/04/03،
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، طبعة: دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى،
- مقال سعيد شبار، من مظاهر التحيز في العلوم الإسلامية، وتأثيرها على ثقافة الأمة وعطائها الكوني، ضمن ندوة العلوم الإسلامية ازمة منهج أم أزمة تنزيل،
- ميمون نكاز، ملاحظات حول فكر ومشاريع النهوض، مجلة المنعطف، ع 18 2001ط، ص 132
- الناصري محمد، التجديد في الخطاب لإسلامي المعاصر، مقال مؤسسة مؤمنون بلا حدود
- النجار، عبد المجيد، مقاربات في قراءة التراث، دار البدائل ط 2001، الرباط.
- نظر حسن ملكاوي «منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية»، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2012.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021